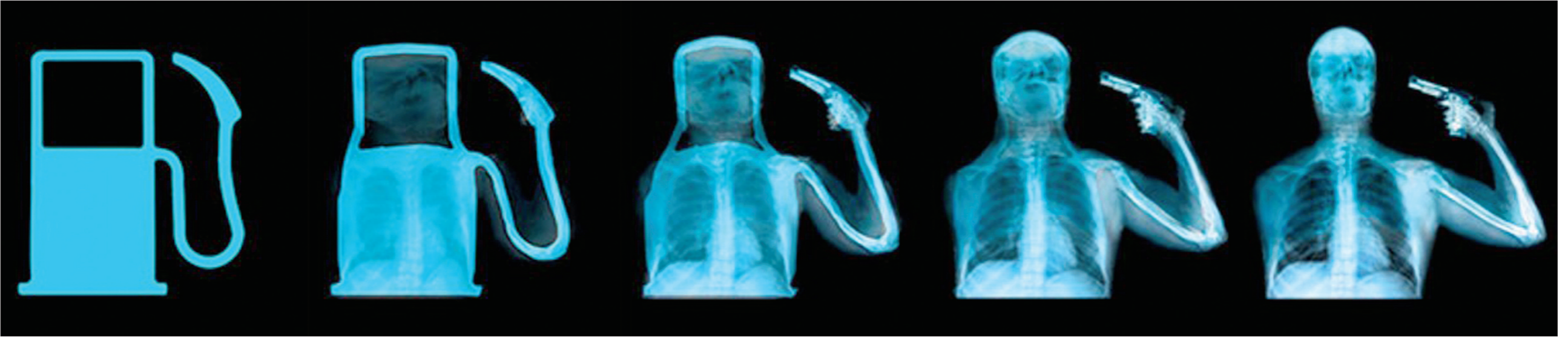


«صدمة العرض»..التحديات أمام «أوبك»



أحمد مطر - السعودية

وهذا يعيد طرح السؤال عما إذا كانت أوبك على طريق العودة إلى استراتيجية الدفاع عن السعر، وكيفية تحقيق ذلك، في الوقت الذي يتصاعد فيه الإنتاج النفطي العراقي، غير المقيد بحصة محددة مثل الآخرين تقديراً لظروفه ووقوعه من قبل تحت الحصار والمقاطعة. ينطلق الأمر نفسه، بصورة أو أخرى، على العديد من الدول التي لا تود مراجعة حصصها. ولهذا اعتمدت السعودية، ومنذ وقت طويل، استراتيجية أن تقوم منفردة بلعب دور المنتج المرجح من دون تكليف رسمي من المنظمة، حيث ترفع إنتاجها أو تخفضه وفق حساباتها الداخلية، وهو وصل في بعض الأحيان إلى عشرة ملايين برميل يوميا، ويزيد حاليا قليلا على تسعة ملايين برميل يوميا. علما أن حجم طاقة السعودية الانتاجية المتوفرة يصل إلى 12.5 مليون برميل يوميا. قد تتيح بعض التلاعب السياسية ذات الانعكاسات الأمنية والاقتصادية التي تشهدها العديد من دول المنطقة، هائشا للمناورة أمام المنظمة. فبسبب المقاطعة الاقتصادية الغربية للصادرات النفطية الإيرانية، فإن هناك تراجعا ملحوظا بنحو مليون برميل يوميا في حجم النفط الإيراني الذي يصل إلى الجانب بعض المنتاع في نيجيريا وفنزويلا. وهي تشكل مجتمعة هائشا يقلل من الضغط على أوبك لضخ إنتاجها.

السيد أحمد

كاتب صحافي من السودان مختص بقضايا النفط

في أوبك، ولا تنقيد سياساتها التسعيرية، فإن سعر برميل النفط في السوق الحرة أصبح يقل عن ذلك الذي تفرضه أوبك، مما دفع الأخيرة إلى تقليص حجم إنتاجها أولا، ثم اعتماد أسلوب الحصص الذي يحدد لكل دولة حجما انتاجيا معيناً. اتبع هذا النظام لأول مرة في العام 1983، وبموجبه خصصت للسعودية حصة خمسة ملايين برميل يوميا، بينما «المنتج المرجح» في المنظمة، الذي يرتفع بإنتاجه ويخضع حسب حاجة السوق. لكن تلك الصيغة لم تستمر طويلا بسبب عدم تقييد الدول الأعضاء بالحصص التي خصصت لها. ووجدت السعودية نفسها تخفض من معدلات إنتاجها بصورة منتظمة، حتى أصبح يقل عما يُنتج من نفط في بحر الشمال.

تقنية التكسير الهيدرولوجي

ارتفاع الأسعار لم يسهم فقط في زيادة الإمدادات من خارج أوبك، وإنما في جعل تقنية التكسير الهيدرولوجي في متناول أوبك، وأججها في الولايات المتحدة بفتح الباب أمام استخدامها في مناطق أخرى، من بينها روسيا، وأهم من ذلك الصين نفسها، التي تسير على طريق الحلول محل الولايات المتحدة كالرئيس الذي تتجه إليه الصادرات المرتبة فقرا. وهكذا يشكل ضغطا إضافيا على سعر البرميل.

مهما في استقرار السوق إذا كان حجما كبيرا، ولكننا، وبالقدر نفسه، تسهم في دفع الأسعار إلى أعلى إذا كانت منخفضة، وذلك لتراجع عنصر الأمان في ما لو حدث انقطاع للإمدادات من أي من الدول المنتجة، لأي سبب من الأسباب، فقد كان ضهور حجم الطاقة الإنتاجية الفائضة، لا بل مركزها في السعودية إلى حد كبير، وأحيانا في الكويت والامارات العربية المتحدة، من أسباب ارتفاع سعر البرميل خلال السنوات القليلة الماضية.

ر ب ضارة نافعة أو العكس!

خلق ارتفاع الأسعار في عقد السبعينيات من القرن الماضي التبرير على فرضية مفادها أن وزارته تتمكن من ذلك كان متابعة الأبطال الذين لا يخرجون من الغرب. حاليا تم تجاوز القدرة الاستيعابية لدور الأبحاث التي تستقبل 24 رضيع يتخلى عنهم يوميا. هل يملك الوزير جوابا لهذا الوضع؟ هل يعرف بما تتشبه هؤلاء الأطفال وأين ناسوا؟ لا. ثم أنه لم يقترح بدلا. لذا ظهرت بدائل في السوق السوداء، قضت الحكمة الجنائية الأولى بمدينة سبتة المحتلة بالسجن في حق مواطنين إسباني، لمحاولته «شراء» رضيع من امرأة مغربية حاصل مقابل مبلغ 3000 يورو. يجري بيع الطفل في البطن. يقترح الساخرون بدليا: مضاعفة مفعول حيوب

مليون برميل يوميا، وهي، ربما في غضون عامين، على طريق الوصول إلى طاقة انتاجية تبلغ 11.9 مليون برميل يوميا، متفوقة بذلك حتى على روسيا أكبر منتج للنفط في الوقت الحالي. وبالقابل، لا يتوقع أن تتمكن روسيا من زيادة انتاجها بأكثر من 300 ألف برميل يوميا خلال هذه الفترة، ليكون في حدود قصوى هي 10.76 مليوناً.

بروز طاقة إنتاجية فائضة

على أن الأهم من هذا كله أن قيام المنتجين من خارج أوبك بمقابلة الزيادة في الطلب يستجلب لدى الدول الأعضاء في المنظمة طاقة إضافية زائدة يقدر أن تبلغ 6.4 ملايين برميل يوميا، أو ما يعادل نحو 6.6 في المئة من حجم الطلب العالمي المتوقع على النفط. والطاقة الإنتاجية الفائضة تمثل عنصرا

عندما يلتقي الوزراء في منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) في اجتماعهم الدوري في فيينا يوم غد الجمعة (31/5)، فإنهم سيكونون مواجهن بسؤالين رئيسيين: الأول القديم المتجدد، الذي لم يواجهوه منذ عدة سنوات، وهو هل تعود المنظمة إلى استراتيجية الدفاع عن الأسعار بكل ما يعنيه ذلك من خفض للإنتاج وتراجع لحصتها في السوق، وبالتالي التخلي عن منجزات السنوات الماضية التي ركزت فيها على إستراتيجية تنمية إمداداتها حتى وصلت إلى قرابة 30 مليون برميل يوميا. أما السؤال الثاني فيتعلق بمدى تأثير التقنية الجديدة لاستخراج إمدادات غير تقليدية من الطاقة وتأثيرها المستقبلي على أوبك من ناحية الإمدادات والأسعار.

التقرير الصادرته الوكالة الدولية للطاقة مطلع هذا الشهر أطلق صافرة التحذير، عندما تحدثت عن «صدمة العرض، الناجمة عن زيادة الإمدادات من خارج أوبك (روسيا، كندا، بحر الشمال وخاصة النرويج، البرازيل، وطبعيا الولايات المتحدة نفسها). فرغم أنه من المتوقع للطلب على النفط أن يستمر في النمو بمعدل تراكمي يبلغ 8 في المئة في الفترة 2012 – 2018، ليستقر عند 96.7 مليون برميل يوميا في نهايتها، وذلك استنادا إلى توقعات صندوق النقد الدولي الذي يرى أن الاقتصاد العالمي سينمو ما بين 3 و4.5 في المئة خلال هذه الفترة، إلا أنه من المرجح أن تستوعب الإمدادات النفطية من خارج منظمة أوبك معظم هذا الطلب الجديد، وذلك بسبب نموها القوي (حوالي 10 في المئة)، فيصل إنتاجها إلى 59.31 مليون برميل خلال هذه الفترة، وهو ما سيرتفع هائشا ضيقا أمام نفط أوبك، حيث ستكون حاجة الأسواق ونفعا إلى ما يقل عن 30 مليون برميل يوميا من نفط المنظمة.

ويحتل النفط الصخري الذي بدأت نتججه الولايات المتحدة الأمريكية مكانة محورية في هذا النمو، وهو يأتي على رأس متغيرات سوق العرض، كما أصبح يضاعف من توفر الإمدادات المحلية، على حساب ما كانت تستورده واشنطن من نفط أجنبي. وخلال فترة السنوات الخمس المقبلة، ستضيف الولايات المتحدة إلى إنتاجها نحو 2.8 مليارات برميل يوميا، وهو ما يفتح الباب أمام مزيد من المنافسة في السوق العالمية. بعد أن ماتت أفتاء تحميها، وطلبت شهادة وفاة لتتمكن من دفعها، فحص الطبيب الجثة فإنتاجه الشوك، زمت الأم أن الطفلة ولدت ميتة ثم أنها ماتت أثناء تنظيفها، وأنها لم تعقد حمل السرة... جاءت الشرطة فاعترفت الأم بأنها أغرقت مولودتها في الماء الساخن لكي لا تتحمل عبء الإنفاق عليها (جريدة «المصباح» 13-05-2013). ذهب الرضيع للغير. ذهب الأم للسجن بسبب القتل العمدم. وذهب ثلاثة من أطفالها إلى دار حضانه المتخل عنهم.

في اليوم نفسه، نشرت جريدة «الخبر» أن

خط دمشق - بغداد

أهي الحرب المذهبية اجتاحت المنطقة بأكلها وبالقلب منها درتها، العراق وسوريا؟ لا يوجد منتصر ولا مهزوم في الحروب المذهبية، وتلك الأخرى التي تشهدها الإثنية والقبلية. هذا ما يقوله التاريخ والتجارب كافة، بلا استثناء. بل يعم الدمار والخراب، وهو ما يجري في سوريا اليوم، ويهدد العراق الذي عادت تنفجر في أحيائه المتكثفة، وأمام جوامعه وحسينياته، شرات السيارات المنفخة. لا يمكن لمذهب أن يستأصل آخر، ولا لجماعة أهلية أن تخضع أخرى. ولو خضعت فيالغصب، ولبرهه بنمو في ظلها الحقد والثارات، وتحين الفرص للانقضاض. وهكذا، في دورة من الهلاك لا نهاية لها.

هناك ارتداد إلى صعيد سابق على قرن كامل يُفترض أنه شهد فكر النهضة، ثم نشوء دول فيها نصب من الحداثة.. ولا يقتصر الأمر على بلاد الشام وأرض الرافدين، بحقلهما الاجتماعي والتاريخي، وموقعهما المتوسط للعقد، بل هو يعصف بالمنطقة من محيطها إلى خليجها، ويتخذ في كل مكان ملامح خصوصية: هنا الأكراد يريدون الانفصال، وهناك الأمازيغ، والنوبيون، والإقباط، ثم بنغازي ضد طرابلس، و عدن ضد صنعاء، وحضرموت ضد عدن وصنعاء معا...

ولا حل من داخل المنطق نفسه، القائم على الغلبة. ولا شك بأن ما نعيشه اليوم هو إرث عقود من سلطات بدأت حاملة - إلى جانب استبدادها - قيما تحديثية ومشاريع تنموية ومفاهيم للعدالة الاجتماعية، بل برزت الاستبداد بالحاجة إلى وسائل لتنفيذ تلك الطموحات والمشاريع، ثم راحت تتراجع، إلى أن تحولت إلى فاسدة ثقافية، تتوسل البقاء في السلطة بالقمع العاري المجرم من أي شرعية، بينما استعاد أبناء تلك المجتمعات، المهتلة والمشممة، وربطهم الحمائية البدائية، كنوع من غريزة البقاء، كما في الغاب.

الجاري اليوم، بكل وحشيته، يذخر بفترة الممالك، ومعها انكشارتها، وبالطبع، فلا يمكن تخيل مجابهة مع إسرائيل في ظل مناخ ومعطيات كهذه، ولا أحد يمكنه ادعاء الإنابة عن الجميع في مثل تلك الجبابرة. فشروطها هي على النقيض من هذا المشهد.

نهلة الشمال

رضيع مسلم ميت أفضل من رضيع كافر حي

عناصر الشرطة القضائية بالرباط اعقلت وسيطة تباع رضيعا مغاربة لإسبانيات بمبلغ 60 دولارا. واضح أن كل السلعة زاد قيمتها إلا البشر. وكان وزير العدل في حكومة «العدالة والتنمية» الإسلامية، أصدر مذكرة يوم 12-19-2012 تنص على منع كفالة الأطفال المغاربة من أجنب لا يقيمون في المغرب.

لماذا؟ هناك جواب للواجهة وجواب جوهرى يعكس نمط تفكير يكتمش المشهد حاليا. في تبريره للقرار قال الوزير أن الكفالة تصير تبينا كلاما مع الزمن، وهو ما يتعارض مع القانون الغربي والشريعة الإسلامية، وأنه لا يوافق على الكفالة خارج المغرب لعدم استجابتها لشروط تضمن

متابعة «أحوال المتكفل بهم» في ما بعد. ينبغي التبرير على فرضية مفادها أن وزارته تتمكن من ذلك كان متابعة الأبطال الذين لا يخرجون من الغرب. حاليا تم تجاوز القدرة الاستيعابية لدور الأبحاث التي تستقبل 24 رضيع يتخلى عنهم يوميا. هل يملك الوزير جوابا لهذا الوضع؟ هل يعرف بما تتشبه هؤلاء الأطفال وأين ناسوا؟ لا. ثم أنه لم يقترح بدلا. لذا ظهرت بدائل في السوق السوداء، قضت الحكمة الجنائية الأولى بمدينة سبتة المحتلة بالسجن في حق مواطنين إسباني، لمحاولته «شراء» رضيع من امرأة مغربية حاصل مقابل مبلغ 3000 يورو. يجري بيع الطفل في البطن. يقترح الساخرون بدليا: مضاعفة مفعول حيوب

منع الحمل، بعد أن انتشرت حكاية تقول ان موظفا فقيرا حرص ألا تلد زوجته أكثر من طفلين. لذا كان ينشرها حبة كل ليلة من باب الخرص كي لا تنسى. ومع ذلك حبلت. خاصصها واتعمها أنها لم تبلغ الحية. وأقسمت له على القرآن. لم يصدق وطراها. وحين أنجبت اتصل به الطبيب، وذهب إليه فوجد يد الرضيع معوجة مقبوضة. وبعد تدليك تم فتحها، فوجدوا فيها منع الحمل. بعذه النكات السوداوية يتحمل المغاربة ما يجري. ويستغربون من حجة الوزير. فهو لا يعرف مصير التخلى عنهم في المغرب، بينما الجمعيات المختصة تعترف بأن 80 في المئة من أطفال دور الأيتام يصبحون مجرمين و10 في المئة يقدمون على الانتحار.

تتهم هذه الجمعيات التي تعمل في مجتمع نصفه أعزب، بتشجيع الزنا و«اللقضاء». وكان الزنا بدأ مع الحداثة في هذا العصر. يُدعم هذا التصور بوجهم أن كل الشر قائم في الحاضر... بينما الحقيقة هي أن الحرية الجنسية للرجال كانت كبيرة وشديدة، تحمل أسماء أخرى منها «البتعة» و«ما ملكت الأطفال الذين ولدوا خارج مؤسسة الزواج عبيدا وإماء وموالي... لا يعترف «بتشخصيتهم القانونية»، كما تنص المادة السادسة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. يتم إنكار هذه الحقيقة بهدف تطهير الماضي «ماضي الأمة الراشد والذهبي» وشيطة الحاضر «الماسخ» الذي صار فيه الإنسان هو مركز الكون بدل الأديان والأبيدولوجيات. وهذا الموضوع ليس مطروحا في المغرب فقط. قرر الوزير الإسلامي منع تبني الأجناب للرضع المغاربة، فزائد قتل وبيع الرضع. وقد راسلت أسر إسبانية الديوان الملكي طالبة تدخل الملك محمد السادس لتسهيل الكفالة. لحد الآن لا جديد. لماذا؟ السبب الحقيقي هو أن الإسلاميين قلقون من أن التبني في الخارج (المقصود الغرب طبعا) يؤدي إلى تغيير دينية الطفل، يصير مسيحيا. وهذا باب يقوم على تقديم حفظ الدين على حفظ النفس. فالدين وحفظه ونشره والجهاد من أجله سابق على الحياة. لذا يعتقد الوزير أن رضيعا مسلما ميتا أفضل من رضيع مسيحي حي. وهذا انتهاك للحق في الحياة، والحق في الحياة لا يقوّت.

محمد بنغريز

كاتب وسيطاني من المغرب

رضيع مسلم ميت أفضل من رضيع كافر حي

عناصر الشرطة القضائية بالرباط اعقلت وسيطة تباع رضيعا مغاربة لإسبانيات بمبلغ 60 دولارا. واضح أن كل السلعة زاد قيمتها إلا البشر. وكان وزير العدل في حكومة «العدالة والتنمية» الإسلامية، أصدر مذكرة يوم 12-19-2012 تنص على منع كفالة الأطفال المغاربة من أجنب لا يقيمون في المغرب.

لماذا؟ هناك جواب للواجهة وجواب جوهرى يعكس نمط تفكير يكتمش المشهد حاليا. في تبريره للقرار قال الوزير أن الكفالة تصير تبينا كلاما مع الزمن، وهو ما يتعارض مع القانون الغربي والشريعة الإسلامية، وأنه لا يوافق على الكفالة خارج المغرب لعدم استجابتها لشروط تضمن

متابعة «أحوال المتكفل بهم» في ما بعد. ينبغي التبرير على فرضية مفادها أن وزارته تتمكن من ذلك كان متابعة الأبطال الذين لا يخرجون من الغرب. حاليا تم تجاوز القدرة الاستيعابية لدور الأبحاث التي تستقبل 24 رضيع يتخلى عنهم يوميا. هل يملك الوزير جوابا لهذا الوضع؟ هل يعرف بما تتشبه هؤلاء الأطفال وأين ناسوا؟ لا. ثم أنه لم يقترح بدلا. لذا ظهرت بدائل في السوق السوداء، قضت الحكمة الجنائية الأولى بمدينة سبتة المحتلة بالسجن في حق مواطنين إسباني، لمحاولته «شراء» رضيع من امرأة مغربية حاصل مقابل مبلغ 3000 يورو. يجري بيع الطفل في البطن. يقترح الساخرون بدليا: مضاعفة مفعول حيوب

منع الحمل، بعد أن انتشرت حكاية تقول ان موظفا فقيرا حرص ألا تلد زوجته أكثر من طفلين. لذا كان ينشرها حبة كل ليلة من باب الخرص كي لا تنسى. ومع ذلك حبلت. خاصصها واتعمها أنها لم تبلغ الحية. وأقسمت له على القرآن. لم يصدق وطراها. وحين أنجبت اتصل به الطبيب، وذهب إليه فوجد يد الرضيع معوجة مقبوضة. وبعد تدليك تم فتحها، فوجدوا فيها منع الحمل. بعذه النكات السوداوية يتحمل المغاربة ما يجري. ويستغربون من حجة الوزير. فهو لا يعرف مصير التخلى عنهم في المغرب، بينما الجمعيات المختصة تعترف بأن 80 في المئة من أطفال دور الأيتام يصبحون مجرمين و10 في المئة يقدمون على الانتحار.

تتهم هذه الجمعيات التي تعمل في مجتمع نصفه أعزب، بتشجيع الزنا و«اللقضاء». وكان الزنا بدأ مع الحداثة في هذا العصر. يُدعم هذا التصور بوجهم أن كل الشر قائم في الحاضر... بينما الحقيقة هي أن الحرية الجنسية للرجال كانت كبيرة وشديدة، تحمل أسماء أخرى منها «البتعة» و«ما ملكت الأطفال الذين ولدوا خارج مؤسسة الزواج عبيدا وإماء وموالي... لا يعترف «بتشخصيتهم القانونية»، كما تنص المادة السادسة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. يتم إنكار هذه الحقيقة بهدف تطهير الماضي «ماضي الأمة الراشد والذهبي» وشيطة الحاضر «الماسخ» الذي صار فيه الإنسان هو مركز الكون بدل الأديان والأبيدولوجيات. وهذا الموضوع ليس مطروحا في المغرب فقط. قرر الوزير الإسلامي منع تبني الأجناب للرضع المغاربة، فزائد قتل وبيع الرضع. وقد راسلت أسر إسبانية الديوان الملكي طالبة تدخل الملك محمد السادس لتسهيل الكفالة. لحد الآن لا جديد. لماذا؟ السبب الحقيقي هو أن الإسلاميين قلقون من أن التبني في الخارج (المقصود الغرب طبعا) يؤدي إلى تغيير دينية الطفل، يصير مسيحيا. وهذا باب يقوم على تقديم حفظ الدين على حفظ النفس. فالدين وحفظه ونشره والجهاد من أجله سابق على الحياة. لذا يعتقد الوزير أن رضيعا مسلما ميتا أفضل من رضيع مسيحي حي. وهذا انتهاك للحق في الحياة، والحق في الحياة لا يقوّت.

محمد بنغريز

كاتب وسيطاني من المغرب

ملف

تعثر الثورة المصرية: مسؤولية النخب

قد لا يبتغيه المطالع لكتاب الدكتور نبيل عبد الفتاح الأخير، إلى أن كلمة «ثورة» الواردة في عنوانه وُضِعَت بين علامتي تنصيص، إذ يرى المؤلف أن الإفراط في استخدام المصطلح لتوصيف ما حدث يشير إلى غلبة الأمل على الواقع الذي يحمل في أعطافه استمرار بنى النظامين الاجتماعي والسياسي، وشبكات الفساد السياسي والهيكلي، والفاعلين الرئيسيين في دوائره على تعددها، ولم تطرأ بعد تحولات هيكلية تؤدي إلى ثورة وفق معاني ودلالة هذا المصطلح في العلوم السياسية والاجتماعية والتاريخ الحديث والمعاصر. وفي ظل فوضى المصطلحات السائدة، يحتاج التوصيف برأي الباحث إلى مراجعة، خاصة مع التعثر، والتراجع النسبي في عمليات التغيير الثوري، ومحاولة قوى داخلية وخارجية حصار العملية الثورية في نطاق إصلاح جزئي في بعض السياسات والوجوه، فتغدو محض لعبة إصلاحية جزئية.

تفويت الدور التاريخي

ذهب الباحث إلى وصف ما حدث في مصر بين 25 كانون الثاني / يناير و11 شباط / فبراير 2011 (في ضوء المتابعة والمشاركة على حد قوله)، بالانتفاضة الديمقراطية الثورية، إلا أنه يرى أن هذه الانتفاضة اجهضت، ولم تستطع حتى الآن أن تُحدث تحولاً نوعياً في طبيعة النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية المستمرة في البلاد. يُرجع المؤلف ذلك إلى اتفاقات و«تواطؤات» قوى الإسلام السياسي، ممثلة بالتنظيمات الإخوانية والسلفية (ومعهم بعض التوابع من «الليبراليين» و«الناصريين» و«اليساريين») مع المجلس العسكري الذي تسلم السلطة عقب تنحي مبارك، وظل يدير البلاد على مدى عام ونصف العام، قبل أن يسلمها إلى الرئيس المنتخب.

ومن هنا تأتي مسؤولية النخبة السياسية عن تعثر الانتفاضة المصرية، فقد غُلِبَت جماعة الإخوان ومعها بعض القوى السلفية مصالحها السياسية الأنية في الوصول إلى أغلبية مقاعد مجلسي الشعب (الذي حل فيما بعد) والشورى، كقاعدة انطلاق لمحاولة صياغة الدولة وأجهزتها، والنظامين الدستوري والسياسي على هواها الأيديولوجي. غلبت ذلك على حساب المصلحة العامة للأمم والدولة المصرية. لم تتحمل تلك النخبة السياسية مسؤوليتها «التاريخية» إزاء الحركة الثورية الشابة، بل ركزت على الاستيلاء عليها كمنصة للتوثوب إلى السلطة ومغانمها، بدلا من السعي للوصول إلى توافق وطني يحقق المصلحة العامة، وينطبق هذا على مجمل النخبة السياسية، سواء تلك التي في السلطة أو في المعارضة. هي نخب يصفاها الباحث بالمتنازعة، تعاني من اختلاف أطيافها السياسية – من ضعف والتكوين والتدريب، بلا خبرات، ولا تمتلك رؤى أو تصورات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، وغير قادرة على تقديم أفكار ملمسة، والاستثناءات محدودة. نخبة يغلب عليها الفكر المحلي الضعيف والسطحي، لا تعرف ما يجري داخل مصر ولا خارجها، في الإقليم أو في العالم، ولا تعرف معنى النظام العالمي المعولم الذي نميش طرفا ضعيفا في إطاره، بل يتصور أفرادها أن بعض آرائهم البسيطة هي العالم ومركز الكون.

ذكورية ومتسلطة...

وهي نخبة متعصبة، ذكورية النزعة. فأفرادها هم أبناء ثقافة التسلسل والبطغيان. كما أن غالب القوى الإسلامية هي ابنة ثقافة الطاعة والتبعية



غلاف الكتاب

والولاء للمرشد أو لاتباع مشايخ الحركة السلفية، لا تميز بين الخطاب الدعوي والوعظي والخطاب السياسي، تلبس مصالحها الذنوبية، سياسية كانت أو اقتصادية، لباسا دينيا يهدف للتدليس على غالب الناس. تتحدث عن الديمقراطية وثقافة حقوق الإنسان والمواطنة والإهمال والتهمار الشعرات الجوفاء حول العدالة الاجتماعية بينما يعترى حياتها المرض والفقر والبطالة والأمية، أو بأحسن الأحوال تردى نوعية التعليم وانحطاط مستوياته، أغلبية لا أحد يسعح لها ولا أحد يحمل تصورا لتحسين حياتها الزمة والقاسية.

ومثل هذه «النخبة» – ويبنغي وضع هذه الكلمة أيضا بين علامتي تنصيص – هي نتيجة طبيعية للتجريف السياسي الذي شهدته مصر، وظاهرة موت السياسة التي عاشتها طوال عقود في ظل أنظمة مستبدة. ورغم هذا الواقع «المحيط» بالنسبة للكثيرين، إلا أن الباحث يرى أن مستقبل الحركة الثورية يستحدد في ضوء التدافع السماسي والاجتماعي بين القوى الثورية الجديدة وقوى الإسلام السياسي على اختلافها، وكذلك مع قوى النظام القديم.

أمراض النخبة المثقفة ومستقبل القوة الناعمة

هذا في ما يتعلق بالنخبة السياسية. فماذا عن النخبة المثقفة؟ وماذا عن مستقبل الدور الثقافي المصري والقوة الناعمة لمصر في الإقليم؟ رغم الدور الذي قام به بعض المثقفين في التمهيد للانتفاضة ومشاركتهم فيها، إلا أنها تعاني من أمراض متعددة لم أبرزها علاقتها بالسلطة واتجاهها إلى التحالف معها، فيتحوّل المثقف، من مثقف نقدي إلى مجرد تابع للسلطة

الجامعات الأردنية.. ساحات حرب

في 31 آذار/ مارس الفائت، تحول خلاف بين طالين ينتميان إلى تجمعين عشاريين مختلفين في جامعة «موتة» الواقعة في محافظة «الركك» (120 كيلومتراً جنوب عمان) إلى معركة بالأسلحة النارية والبولوتوف، وقد اسندت الطلاب عشائريهم من خارج اسوار الجامعة بالرجال والسلاح.

انتهت المشاجرة بوفاة طالب في كلية الهندسة، قضى مختنقاً بالغاز السيليل للدموع الذي اطلقته قوات الدرك لضف المتشاجرين. علق دوام الجامعة وأعلن الحداد وحلّ الخلاف بعطوة عشائرية، وقيد القتل ضد مجهول.

ليس الكارثة ما حدث في موتة. الكارثة شهدتها جامعة الحسين بن طلال الواقعة في محافظة «معا» (216 كيلومتراً جنوب عمان)، وذلك في 29 نيسان/ أبريل. يومها، تحول اليوم الجامعي المفتوح إلى معركة مفتوحة استخدمت فيها الاسلحة النارية التي ادخلها الطلاب الى الحرم الجامعي.

سقط اربعة قتلى بينهم عضو هيئة تدريسية، أغلقت الجامعة أبوابها حتى 26 أيار / مايو 2013 لتنتقل الحركة من الجامعة إلى عموم المحافظة، ويعد ان كانت المعركة بين طلاب ينتمون إلى تجمعين عشاريين من المحافظة ذاتها، أصبحت بين العشائر بكامل مكوناتها وقواتها المسلحة.

جذور العنف الجامعي

فتحت احداث جامعة الحسين بن طلال العيون على ظاهرة العنف الجامعي المتأصلة، بعد اعوام من تعمد المسؤولين تجاهلها بل ومحاولة

العُنف الجامعي..

شوف أبوسمرة..

بَحْنُ لا تَنْتَرَجُ ..

شَتتَصرْ أو نَوتْ ..



عمر العبد اللات .الأردن

820 ألفاً من طلبة المدارس في الأردن يلجأون إلى الدروس الخصوصية، من أصل مليون ونصف مليون طالب في المدارس الحكومية، أي أكثر من نصفهم، بحسب دراسة حديثة أجرتها وزارة التربية. ونسبة الطلاب الذين يتلقون دروساً خصوصية في مادة الرياضيات هي الأعلى (33 في المئة منهم)، تليها اللغة الإنكليزية (20 في المئة).

مواقع

شريكة / صديقة



«مفتاح» فلسطين:

خرائط وشفافية و... «حكم صالح»

«مفتاح»، أو «المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالي والديموقراطية»، هو أحد مراكز الأبحاث الفلسطينية الجديدة، والمعنية بالقضية لجهة الأبحاث والنشر والتقارير والدراسات. شعار المركز، «مفتاح إلى فلسطين»، يعكس رغبة القيمين عليه، منذ تأسيسه في القدس المحتلة عام 1998، بأن يقدم المعارف الأساسية التي تتيح فهم الصراع العربي-الإسرائيلي، والاستعمار الصهيوني لأرض فلسطين تحديدا، من جوانبه التاريخية والاجتماعية والاقتصادية. يحدد المركز لنفسه أهدافا تتمحور حول مخاطبة العالم بعدالة القضية الفلسطينية، علّ ذلك يؤثّر في الضغط على أصحاب القرار العالمي. هدف يصوغه القيمين عليه بنشر الخطاب والرواية الفلسطينية الحقيقية إلى الجهات المؤثرة الرسمية والشعبية في العالم». وتحت العنوان العريض الذي يحدّده المركز لنفسه: «دولة فلسطينية ديموقراطية مستقلة ذات سيادة»، تندرج عناوين فرعية تصب في تهمة الأجواء للعيش في هذه الدولة الميمولة.

قد تكون القيمة المضافة الرئيسية التي يقدمها الموقع، هي الخرائط. فعلى موقعه الإلكتروني، يمكن العثور على حوالي مئة خريطة حول كل ما يتعلق بفلسطين. يتألف مجلس الأمناء من وجوه فلسطينية وعربية لافتة.

يقدم الموقع الإلكتروني ل«مفتاح» (متوفر باللغتين العربية والإنكليزية) زاوية تضم تقارير محلية وعربية ودولية مرتبطة بالقضية الفلسطينية في المجالات التي تعمل فيها المؤسسة. من منشورات المركز، تحليل خدمات وزارة الشؤون الاجتماعية من منظور النوع الاجتماعي: دراسة ميدانية من وجهة نظر الفئات المستفيدة، و«لدليل اعداد موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي»، و«التعليم المواطنين- الدليل الإرشادي»، و«توثيق مبادرات اشتغالات القرار الأممي 1325»، و«الثورات العربية والقضية الفلسطينية: جذلية التأثير والتأثير»، و«دور الشباب الفلسطيني في المقاومة السلمية الشعبية»، و«التعليم التوجيهي في المنهج الفلسطينية: مرحلة انتقالية مليئة بالتحفّت». ويلتزم «مفتاح» قضايا معيّنة يخوض في سبيلها حملات بدعم من منظمات دولية غير حكومية، وبعضها تابع للأمم المتحدة، كه«الوظافة والمشازرة المجتمعية- حق وواجب»، و«دعم الانتخاب... جميعها تحت عنوان «الديموقراطية والحكم الصالح». فضلا عن ذلك، تصدر عن المركز مجلة باسم «رأي آخر جديد»، آخر نسخة كانت في تشرين الأول/ أكتوبر الماضي.

«مفتاح» يتجاهل أن مشروع الدولة الفلسطينية كان يستند إلى تسوية تاريخية ظهر أنها مستحيلة. ويتجاهل أن السلطة القائمة لا يمكنها أن تكون نواة دولة، فتشواتها الناجمة عن قوة حضور الاحتلال الإسرائيلي فيها، لا يحلها مزيد من الجدية ومزيد من الشفافية والإحاطية... وعلى ذلك، تبقى للمركز فائدته، التقنية على الأقل!

www.miftah.org

فكرة

«حماس» وإبداعها المستمر!

محاولة فهم ما تحاول حماس فعله في غرّة، مسألة في غاية الصعوبة. لا سبيل لهضم ما يجري، لا سيما مع كل ما يتم ابتكاره من قوانين وإعلانه في تصريحات ومواقف المسؤولين. وكلما كثرت الانتقادات لحركة حماس، تزداد هي في إبداعها. وكأنّ الغزويين لا ينقسمهم كلٌ ما يحيطهم من حصار وقتل.

آخر إنجازات حماس توثيقف الكتاب ووزير الثقافة الأسبق إبراهيم إبراهيم بتهمته «ككتابة المقاتل». يتعارض الرجل سياسيا مع حماس، وفي منطق الأمور يكتب منتقدا.

الأسبوع الفائت، استعد جهاز الأمن الداخلي وحقق معه لمدة ست ساعات، تمحوه التحقيق حول المقالات التي كتبها. اتهم الرجل بالكتابة ضدّ المقاومة، لا سيما مقالته المتنفّد لزيارة القرضاوي إلى غرّة. توقيف يوم الخميس الماضي، انتهي بكتابة اعتذار عن المقالات، وطلب استدعاء آخر لزيارة مقرّ الأمن نهار الأحد. طبعاً لم يكتب إبراهيم اعتذاراً، وقال إنه في غير هذا الوارد بتقاتا. كما أعلن رفضه الحضور مجدداً إلى التحقيق.

يوم الأحد حضرت القوى الأمنية إلى منزله، واعتقلته. عند سؤال العناصر الأمنية، أثناء التوقيف، عن الجهة التي يمثلونها، رفضوا الإجابة. ولا حتى إظهار بلاغ رسمي من النيابة العامة، يجيز عملية الاعتقال. وهكذا، أفلح على الصعيد الشكلي، يمكن وصف عملية حماس بالتشفيفية.

حكومة حماس ليست الأولى التي تمارس القمع. اعتدنا على كثير من قصص وأخبار، تحكي عن حكومات تحارب الرأي الآخر وتقمع حرية الرأي والتعبير. لكن حماس تفوّقت، تلطّت خلف شماعه «المقاومة»، في كل ما تقوم به. ومن هنا تستمدّ شرعيتها، متمادية فيما تفعل من دون أية اعتبارات.

فلئلاّ لا عقل يعمل، ما يجري في غرّة خرج من دائرة التوصيف. مع كلّ تصريح جديد، لا بدّ من دقيقتين من الوقوف ذهولاً. وهنا يأتي تصريح وزير الداخلية في الحكومة المقالة فتحي حماد، كمثال واضح عن حفلة الجسور. صدم الكثيرين بحديثه عن مراقبة ومحاسبة كلّ من يساهم في «خفض مستوى الرجولة»، أثناء تخريجه ضباطا في جهاز الأمن الوطني.

لم يتوفّق حماد هنا. استكمل تصريحه ب: «إن الله سبحانه وتعالى قال من المؤمنين رجالٌ ونحن نعد الرجال»، و«من حاول أن يخرق نغرة الرجال عليه الترحال، لا مكان له بيننا ولدينا ساليين الخاصة التي سنطبقها»، و «أقولها بكل صراحة، لن نحسب حساباً لكلّ جمعيات حقوق الإنسان التي تتلقى أموالاً مشبوهة».

رمى الرجل عن ظهره كلّ ذلك الأثقال. تحدّث عن رجولة وثقراء وترحال. بنى مدينته وحدّد من يليق بهم العيش فيها ومن لا يستحقون. هي سلسلة معايير لا بدّ من الالتزام بها. وإلاّ لا عيب أكثر من استغلال مبدأ «المقاومة» للتهديد والوعيد والاستيلاء. معركة حماس مفتوحة ضدّ أهل غرّة. على الأرض قد يلتقي كثيرون معها ويصفقون لها، لكن هذا لا يلغي وجود أصوات معارضة. كما أن وجود أكثرية مهللة لا يعني أنّ ما نفعله حماس حقّ أو مشروع.

اليوم في غرّة، خوف كبير على كلّ معترض. وخوف أكبر على كلّ من لا يحمل خصائص «الرجولة». بشأنر زمن «العجائب» تهلّ من غرّة.

زينب ترحيني

ثقافة النقط

الحديث عن النخبة المثقفة وأحوال الثقافة يقودنا إلى الحديث عن الدور الثقافي المصري في الإقليم ومستقبل القوة الناعمة لمصر بعد الانتفاضة، التي يفرّد لها الباحث أحد فصول كتابه متناولاً أسباب تراجعها وإمكانية تجديدها، فيذكر علاوة على التجريف والاستبعاد، تأثر الثقافة الدينية المصرية الوسطية بما يطلق عليه الباحث «ثقافة النفط»، التي تتسم بالمحافظة والتزمّت، وتؤدي إلى تراجع الحريات الفكرية وبيورؤ ضغوط على عمليات الإبداع والبحث الأكاديمي، سواء من الأجهزة السلطوية والقمعية، أو من قبل الجماعات الإسلامية السياسية. هذا فضلا عن تدهور نوعية التعليم العام والجامعي، المدني والديني، مما أدى بدوره إلى تدهور إعادة إنتاج وتكريس «التخلف المصري» على كافة الصعد والمحاور.

دور الإعلام

يمثل الإعلام المصري إحدى أدوات قوة مصر الناعمة، إلا أنه عانى وما زال من تدهور مستمر في مستويات الأداء، مما أفقده الكثير من قدرته على التأثير في المنطقة العربية، وذلك نتيجة سياسة تجنيد العناصر الأقل قدرة وكفاءة وخبرة خلال عهدي السادات ومبارك وتصعيدهم على حساب الأكفاء والموهوبين والمثقفين، لضمان ولائهم والقدرة على توجيههم، بالإضافة إلى الوساطة وظاهرة توريث المنهن من بعض الأبناء لآبائهم، التي تتخلّب موهبة ومهارات خاصة، كالصحافة والتمثيل والفنا، ويقطع النظر عن كفاءتهم. وعن إمكانية تجديد القوة الناعمة لمصر في الإقليم، في ظل تحديات عديدة تواجهها، يؤكد الباحث أن أية محاولة لا بد أن تكون جزءاً من عمليات ثورية، فالنخبة هو مسألة طويلة ومعقدة وتحتاج إلى عديد التطويرات البنوية المتكاملة والمناسبة في القانون والتعليم المدني والديني والإعلام والثقافة»، والأهم في نظر الباحث هو ضرورة حماية حرية الفكر والرأي والتعبير والعقل الناقد وسيادة دولة القانون وهيبتها إزاء عمليات التحريض والتكفير واعتقال العقل والروح والإبداع.

• «النخبة والثورة، الدولة والإسلام السياسي والقومية والليبرالية، سياسات التحول في مصر»، دار العين، 2013

منى علام

صحافية من مصر

400 شخص نُفِّذت بحقهم أحكام الإعدام منذ العام 2003 في العراق بموجب مراسيم جمهورية من أصل 1500 صادرة أحكام بحقهم، بحسب وزارة العدل العراقية. ومن أصل هذا العدد، أُعدم 54 شخصاً في الشهرين الماضيين، ما دفع بالوفضة السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة إلى وصف العراق بـ«المدبح».

حقوق المرأة اليمنية

صراع بين «الجندر» و«الجلدن» و«الجندرمة»

أصدرت هيئة علماء اليمن بياناً مطولاً وصفت فيه الدعوة إلى إدماج قضايا النوع الاجتماعي في مناهج التربية والتعليم بأنها «تقود إلى إبادة اللواط والزنا والشذوذ الجنسي، وتشجيع على الإنحلال الأخلاقي والتمرد الأسري، وفرض فكرة حق الإنسان في تغيير هويته الجنسية بالتحول من ذكر إلى أنثى أو العكس ممارسة وسلوك، والتي تقود إلى إبادة الزواج المثلي، ومن ثم الاعتراف رسمياً بالشواذ والمختلن وإدماجهم في المجتمع». كان ذلك ردها على توصيات المؤتمر الإقليمي حول «الزامية التعليم وإمماج النوع الاجتماعي» الذي نظمه اتحاد نساء اليمن في صنعاء (4- 6 آذار/مارس 2013).

تصديق من دون تطبيق

بدأ تداول مصطلح النوع الاجتماعي («الجندر») لأول مرة في اليمن مع تأسيس «مركز الأبحاث التطبيقية والدراسات النسوية» بجامعة صنعاء عام 1994، الذي توسع بدعم مالي من سفارة ملكة هولندا. وتوسع استخدام هذا المصطلح خلال الأعوام التالية مع انتشار المنظمات الحكومية وغير الحكومية المعنية بقضايا المرأة. وفي الوقت الذي شكل تأسيس هذه المنظمات آلية للدفاع عن حقوق المرأة وتعزيز العدالة ومبادئ المواطنة المتساوية، فإن بعض هذه المنظمات لم يكن الهدف من تأسيسها سوى الحصول على «الجلدنات» (Gulden، الهولندية (قبل اعتماد اليورو العام 2002)، والدولارات والعملة الغربية الأخرى، سواء في ذلك المنظمات الحكومية وغير الحكومية. فالحكومة اليمنية التي وقعت على كل المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، بما فيها تلك الخاصة بحقوق المرأة، ورغم كل المؤامرات والمنظمات التي أسستها، لم تتخذ أي خطوات عملية لتجسيد التزاماتها في مجال حقوق الإنسان، ما دفع منظمة العفو الدولية إلى وصف توجهاتها تجاه هذه المعاهدات والاتفاقيات بأنه «تصديق دون تطبيق». أما الباحثين عن «الجلدن» من مؤسسي المنظمات غير الحكومية، فكانوا أكثر واديكالية في المطالبة بحقوق المرأة والمواطنة المتساوية، إلى درجة عدم مراعاة طبيعة البنى الاجتماعية والتوجهات الثقافية السائدة في اليمن، واجتزاء قضية حقوق المرأة من سياقها الاجتماعي والثقافي، ومقاربتها بشكل منفصل عن حقوق الإنسان عموماً. وهي مقاربة قاصرة بالتاكيد، فلا يمكن إطلاق أوضاع المرأة دون تطوير المجتمع بشكل عام. انطلق هؤلاء للمطالبة بالمساواة بدون حدود، حتى لو كانت المساواة تشكل انتهاكاً لمبادئ حقوق الإنسان، التأسيسية، كما هو الحال عندما طالب بعضهم بتعديل نص المادة (232) من قانون الجرائم والعقوبات، التي تمنح الرجل حق قتل زوجته ومن يرثي بها في حال ضياعها في حالة تلبس بجريمة الزنا؛ فندت المسألة قتلًا بقتل، عوضاً عن ادانة وتحريم «جرائم الشرف».

... ثم تطبيق يرتد إلى الاسوأ

سادت علاقة تنافسية بين هذه المنظمات حالت دون تشكيل حركة نسائية فاعلة، وقادرة على الدفاع عن حقوق المرأة، خلافاً للقوى الاجتماعية المناهضة لها، التي استطاعت تشكيل تحالف واسع، يمكن تسميته بـ«تحالف

تكفير وتشويه سمعة

في موازاة تعديل المنظومة التشريعية، شن هذا التيار حملة ضد المنظمات الحكومية وغير الحكومية الناشطة في مجال النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان للمرأة، بدأت بالحملة الشرسة ضد «مركز الأبحاث التطبيقية والدراسات النسوية» بجامعة صنعاء، بحجة أنه ينشر الفساد والادارة في المجتمع. حدث ذلك بعد المؤتمر الذي نظمته المركز (12- 14 أيلول/سبتمبر 1999) بعنوان «تحديات الدراسات النسوية في القرن الحادي والعشرين»، ما دفع إلى تشكيل لجنة برلمانية، وأخرى «أكاديمية»، وثالثة رئاسية ليبحث أوضاعها، خلصت كل منها على حدة إلى التوصية بإغلاقه، وهو ما تم فعلاً في نهاية تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه، ونفي رئيسة المركز (الدكتورة رؤوفة حسن الشرفي) أو «مفادرتها الاختيارية» للفرغ الأكاديمي في هولندا بعد تهديدها بالقتل من قبل بعض المتشددین. ولم تكن هذه الحملة سوى معركة من معارك الحرب التي شنها المجتمع عموماً برجاله ونساءه. والتغيير والتحول الاجتماعي ومفارقة الحياة السياسية. وأما تكفير الدكتوراة رؤوفة حسن فسيفه وتلاه تكفير عدد من المفكرين والنشطاء السياسيين والمثقفين والكتاب والصحافيين ودعاة حقوق الإنسان والمواطنة المتساوية. لكن عندما تتعلق المسألة بقضايا المرأة ودعاة النوع الاجتماعي، يقترن التكفير أيضاً باستهداف الشرف والسمعة. ولا يرجع ذلك إلى عدم فهم مثلي هذا التحالف ونشاطاته لمصطلح النوع الاجتماعي، فهو يضم نخبة دينية وقبيلية وسياسية، وأساتذة جامعات، ويعض «المثقفين»، وكثير من هؤلاء يجيدون اللغات الأجنبية، ويتابعون بيانات وتقريرات ومنشورات المنظمات الدولية. ليس إذا سوء تفاهم، بل موقف مغرّق في الرعية.

ولكن، وعلى الرغم من هذه الحملة المنظمة والشرسة، حدث بعض التقدم في مجال حقوق المرأة، وفق تطورات بطيئة ومحدودة. وشهد مطلع عام 2011 تحولاً نوعياً في وسائل وأليات النضال في سبيل حقوق الإنسان للمرأة، وفي طبيعة مقاربة قضايا النوع الاجتماعي، قادهما جيل جديد من المناضلين من الجنسين، تقوم على تكامل



عائش طحيمر، سوريا

النضال في سبيل حقوق المرأة مع النضال في سبيل حقوق المجتمع عموماً. ففي مدينة تعز، اضطلمت المناضلة بشرى المقطري بالعمل مع رفاقها على تأسيس حركة «شباب من أجل التغيير (ارحل)»، التي أعلنت الثورة على النظام، من أجل تحرير المجتمع عموماً برجاله ونساءه. وفي صنعاء، استجابت توكيل كرماني لدعوة الطلاب اليمنيين بجامعة صنعاء، الذين أعلنوا الثورة ضد النظام العائلي، وخلال أسابيع قليلة باتت بشرى المقطري وتوكل كرماني أبرز قادة شباب الثورة اليمنية، وانخرطت عشرات الآلاف من النساء في النضال الثوري في ساحات الحرية وميادين التغيير على مدى عامين كاملين، شاركن في التخطيط والتنظيم، والقيادة، والحشد والتعبئة،

الولتوثيق والإعلام، والمسيرات والمظاهرات، وفي أنشطة عديدة أخرى تختلف اختلافاً نوعياً عن أشكال المشاركة التقليدية للمرأة اليمنية، التي كانت تنحصر في صناعة السكك والتبرع بالحلي الذهبية للمناضلين الذكور. وأفرزت ساحة الحرية بتعز ناشطات وقائدات شبابت بلقيس العبدلي، أفرح القدسي، بسمه عبد الفتاح، مريم نجيب، آسفة الدمي، تهاني الجندب، وهدي عديه قحطان. وأفرزت ساحة التغيير بالعاصمة صنعاء، سامية الأغبري، سارة جمال، آروي عون، آروي عثمان، أمل

الباشا، سماح ردمان، شفيقة الوحش، ابتسام التوكل، نجيلة الزبير، وميض شاكر، نادية الكوكباني، هدى العطاس، نبيلة المفتي، بلقيس الهبي، مها عوض، فادية أبو غانم، آروي الصرمي، سوزان أبو علي، ونادية عبد الله. وأفرزت ساحة الحرية بعدن عقراء حريزي، منال المهيم، حنان فارح، عائشة صالح، سهير يحيى، ليلى الحسني، ورشا عبد القوي. ما يعني في ظاهرة القيادات اللواتي أشتهرن استثنائيتها، إذ هي لا تنحصر بمرمزين أو ثلاثة.

يختلفون حول السلطة

ويتفقون حول انتهاك حقوق المرأة

واصل التحالف المحافظ حربه ضد التغيير، سواء من خارج الساحات الثورية أو من داخلها، فأراد الذين يقفون خارج الساحات الثورية إجحاض الثورة بربمتها، وأراد المحافظون داخل الساحات الثورية حرق مسارها، بحيث تتحول إلى انقلاب قصر، يبعد على عبد الله صالح، ويبقي على نظامه. واستأنفت هؤلاء وأولئك حملة التكفير وتشويه السمعة ضد الناشطات الحيات، دشنتها رئيس الدولة آنذاك بقذف جماعي علني ضد الثائرات في ساحة التغيير بالعاصمة صنعاء، وركزت وسائل إعلامه حملة التشويه ضد الثائرة (الحائزة على جائزة نوبل) توكيل كرماني، وشن بلاطرحته هجومياً بالأسلحة الخفيفة والمتوسطة على منزل الثائرة بشرى المقطري في تعز. وفي صنعاء تعرضت الناشطات اللاتي تمردن على مبدأ فصل المسيرات الثورية الرجالية عن المسيرات الثورية النسائية للضرب من قبل الجناح الثوري المحافظ، ومن قبل «أنصار الثورة»، ونشأوا ضدهن حملة تشويه سمعة، وتكفير لبعضهن... مع ذلك فقد أسقطت الثورة حاجز الخوف من كل السلطات التقليدية، ولم تعد تلك الحلات تخيف النساء اللاتي يعترضن لها، فلم تهرب بشرى وسامية وآروي إلى الخارج بعد تكفيرهن، وشهدت الساحة اليمنية تضامناً غير مسبوق مع المناضلات المستهدفات، ليسيما من قبل شباب الثورة على اختلاف توجهاتهم الإيديولوجية، الإسلامية والقومية واليسارية.

تكل نضال المرأة اليمنية بفرض حمصه نسائية (30 في المئة) في مؤتمر الحوار الوطني، والتزمت كل المكونات المشاركة في المؤتمر بتضمين فوائمه ممثلها نسبة تقرب كثيراً أو قليلاً من هذه الحمصة، بما في ذلك «إيجاد الإرشاد السلفي، وحصلت المرأة على ما يقرب من 30 في المئة من مقاعد قيادة الفرق العاملة على قضايا المؤتمر التنسي، ما يمنحها من تقديم اقتراحات لصياغة دستور يكفل المواطنة المتساوية، ويعزز المشاركة والتخيل السياسي للمرأة. مع ذلك فإن طريق نضال المرأة اليمنية في سبيل نيل حقوقها الإنسانية لا زالت طويلة، إذ يتلق الأمر بتغيير الثقافة السائدة، ورفع مستوى وعي المرأة اليمنية ذاتها بحقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. فعلاقات النوع الاجتماعي، كسواها من الظواهر، تحكمها قوانين اجتماعية وتاريخية، أكثر مما هي محكومة بالبداساتير والتشريعات القانونية.

عادل مجاهد الشرجي

أستاذ علم الاجتماع بجامعة صنعاء

الهجرة السرية من أفريقيا إلى أوروبا

اليوم موريتانيا، و«غداً أمر»



مهاجرون على السواحل الإسبانية

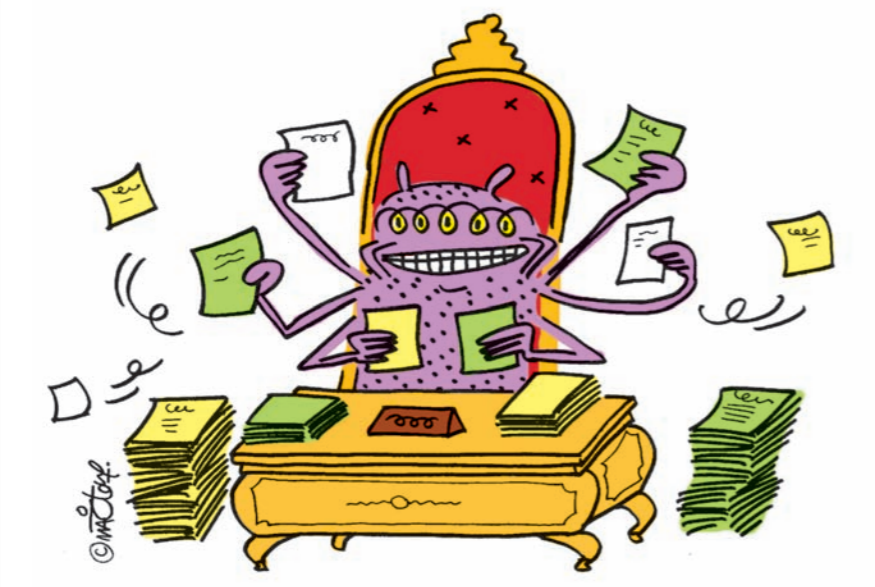
عنده: «افضل الموت على الاستقرار». وهم يحاولون الاستقرار بنواذيبو من أجل كسب لقمة العيش من خلال أعمال غير مصنفة، في البناء والتجارة. وحسب الدراسة، فإن الدوافع الاقتصادية هي التي أدت إلى انتشار الهجرة السرية، حيث لا توجد أي دوافع أخرى عند هؤلاء المهاجرين. فوسط وضع مأساوي، تداعى الشبان والشابات من أفريقيا الذين يتقاسمون الجوع والمرض والاستبعاد، إلى رحلات هي أشبه ما يكون بالهجرة من الرضاء بالنار. ويقول أداما دمبلي، وهو مالي في ربيعته الخامس والعشرين، مقيم في مدينة نواذيبو منذ ست سنوات، أنه فشل في الهجرة عدة مرات. وأضاف أنه لامس حقيقته في كانون الثاني/يناير الماضي بسبب الأمواج العاتية، «لولا خفر السواحل الإسباني الذين اغاثونا وكنا سبعة عشر من جنسيات مختلفة». ورغم ذلك، فالشاب المالي مصمم على ركوب القوارب لو اتحت له الفرصة مرة أخرى. ويضيف أنا اليوم عمل اسكافيا هنا بالرغم من أنني حاصل على شهادة عليا في الأدب المكارن، وغداً إن خالفني الحظ ساكون اكاديميا في أوروبا. اما العودة إلى بلادي فلا ترد

عنده: «افضل الموت على الاستقرار». وهم يحاولون الاستقرار بنواذيبو من أجل كسب لقمة العيش من خلال أعمال غير مصنفة، في البناء والتجارة. وحسب الدراسة، فإن الدوافع الاقتصادية هي التي أدت إلى انتشار الهجرة السرية، حيث لا توجد أي دوافع أخرى عند هؤلاء المهاجرين. فوسط وضع مأساوي، تداعى الشبان والشابات من أفريقيا الذين يتقاسمون الجوع والمرض والاستبعاد، إلى رحلات هي أشبه ما يكون بالهجرة من الرضاء بالنار. ويقول أداما دمبلي، وهو مالي في ربيعته الخامس والعشرين، مقيم في مدينة نواذيبو منذ ست سنوات، أنه فشل في الهجرة عدة مرات. وأضاف أنه لامس حقيقته في كانون الثاني/يناير الماضي بسبب الأمواج العاتية، «لولا خفر السواحل الإسباني الذين اغاثونا وكنا سبعة عشر من جنسيات مختلفة». ورغم ذلك، فالشاب المالي مصمم على ركوب القوارب لو اتحت له الفرصة مرة أخرى. ويضيف أنا اليوم عمل اسكافيا هنا بالرغم من أنني حاصل على شهادة عليا في الأدب المكارن، وغداً إن خالفني الحظ ساكون اكاديميا في أوروبا. اما العودة إلى بلادي فلا ترد

اتقان البير وقراطية لعملها



في جميع خطوط الطيران العربية، هناك بطاقة يتحتم عليك ملؤها، البطاقة فيها خانة تطلب منك بيانات عن جواز سفرك، ورقبه ونوعه، عن اسمك، اسم أبك واسم أمك، عن العنوان الذي ستنزل فيه، إلى أين تذهب هذه البطاقات؟ هذا سؤال مشروع، في الحقيقة، فهناك فكرة مرعبة تخطف لري في السفر، هناك شخص ذو قدرة جبارة على القراءة على كل خط طيران، هو مكلف بقراءة، لنقل مثلا، مئة ألف بطاقة يوميا، ومقارنتها بالحقيقة. لا يفعل شيئاً في حياته غير قراءة بطاقات المسافرين وتسجيل بياناتها والتحقق منها. لا يتمكن من النوم، ولا الأكل ولا الشرب، يفتح البطاقة ومقابلها صورة من جواز السفر، ويبدأ في مقارنة المعلومات. - طيب، لو افترضنا صحة هذا، هناك معلومات في البطاقة غير مدونة في جواز السفر، اسم الأم مثلا، ماذا يفعل هذا الشخص ساعتها؟ - عادي جدا، يرسل إلى بلد المسافر يطلب منه شهادة ميلاد المسافر، هكذا يتأكد من اسم أمه. - وبالنسبة لعنوان الفندق الذي سينزل فيه؟ - هذا أيضا عادي جدا، قارئ البطاقات يرسل سيارة وراء كل مسافر ليتأكد من نزوله في الفندق الذي كتب اسمه على البطاقة. - سيارة وراء كل مسافر؟ - طبعاً، السيارات التي تمشي في الشارع ثلاثة أنواع: سياراتي، سيارات المسافرين، والسيارات السياحية وراء المسافرين، هذه معروفة. - (يحك رأسه) صعب شوية تخيل هذا، صح؟ - (ياحباط) صح، لكن على الأقل هذا أسهل من تخيل كل هذه البطاقات، بعد كل العذاب الخاص بملئها، ثلثي في صفحة المهلات، أن تتخيل أن هناك شخصاً يقرأ بطاقتنا أفضل من أن تتخيل أنه ليس هناك شخص يقرأ بطاقتنا. - معك حق، هذه فكرة كئيبة جداً. - (بانتصار) شفت بقى؟



المختار ولد محمد

صحافي من موريتانيا

1.9 مليار دولار أنفقتها العائلات السعودية خلال سياحتها الخارجية في صيف عام 2012 (من دون احتساب مصاريف «السياحة غير العائلية»)، بحسب دراسة لجامعة محمد بن سعود الإسلامية في السعودية. أما معدّل إنفاق العائلات السعودية على الطعام، فتمثّل ما بين 40 و60 في المئة من الدخل، وفق الدراسة نفسها.

علا حجازي - السعودية

حلم ..



arabi.assafir.com

يستقبل الموقع مساهماتكم وتعليقاتكم واقتراحاتكم.
- تابعونا على «فايسبوك»: السفير العربي - Assafir Arabi
- تواصلوا معنا على «تويتر»: @ArabiAssafir

جديد قادر في أن على امتصاص النخبة الشعبية وعلى متابعة الشروع الليبرالي بشكل أعمق وأسرع. وهو ما فتح المجال أمام وصول حكومات إخوانية إلى السلطة بعد قلب رؤوسها القديمة. وقد لعبت هذه القوى رداء الديمقراطية الليبرالية، وطرحنا نفسها بديلاً عن الأنظمة السابقة، غير الديمقراطية، التي لم تتمكن من التخلي كلياً عن القطاع العام وعن دعم المواد الأولية، الغذائية والنظمية. وهي تموضع تماماً كما تموضع حزب العدالة والتنمية في تركيا، فالنخبة هي «إسلامية / ليبرالية / ديموقراطية»، وكل ما هو غير ذلك «مضاد للثورة»، خاصة إذا لم يكن مدعوماً من تركيا ودول الخليج. فالإخوان في مصر والنخبة في تونس مشاريع ليبرالية جديدة تبناها الغرب وصندوق النقد الدولي (موقتاً)، على أن تتطور على مثال النموذج التركي. هذا ما «باعته» للغرب السلطات الجديدة، وقطر وتركيا!

لكن الظاهر أن المنح والتطورات تذهب باتجاه ما حصل في أميركا اللاتينية وليس ما حصل في تركيا. إذ اصطدمت الحكومات الليبرالية في فنزويلا والأرجنتين، وسواهما... الخاضعة لصندوق النقد الدولي، بالقوى الشعبية التي أوصلت، كردة فعل، لولا وشافيز وموراليس وقيلهم البنده... الخ. والمفارقة أن القاعدة الشعبية للأنظمة العربية الجديدة هي المتضررة أصلاً من الليبرالية الجزئية التي نفذتها الأنظمة السابقة. فالأنظمة الجديدة، تمثل النخبة الشعبية التي ستضطر أكثر من الاتجاهات الاقتصادية التي يطمح مرسى والغنوشي إلى تنفيذها، خاصة أن ذلك سيتم من خلال تعاطف نفوذ دول الخليج التي تستطيع أن تتفوق حوالي 200 مليار دولار من الفائض سنوياً لإسقاط أو دعم أنظمة هذه البلدان العربية الفعيرة.

الأنظمة الجديدة ضعيفة

وهي ضعيفة ليس فحسب لأنها ناشئة بل لأنها:

- 1- لا تستطيع أن تسيطر كلياً على جيوشها،
- 2- تحالفت مع السلفيين،
- 3- تعتمد على الخارج (صندوق النقد الدولي وقطر والسعودية) للنهوض بالبلاد.

لذلك، يمكن القول أن الحالة السياسية والاقتصادية موقفة، وليست ثابتة أو مستقرة، وأن القوى المعارضة الأخرى، الوطنية، غير اللتزمة بصندوق النقد الدولي أو غير «المستزلة» للقوى الخارجية، ما زال لديها دور كبير تلعبه في إيجاد ديموقراطيات تراعي والأقليات والأقليات، من دينية وعرقية، ولا تقفدي بشكل أعمى بالنظام الليبرالي الاقتصادي، الذي بدأت حتى بعض الدول الغربية تراجع عنه.

شبل السبع

أستاذ الاقتصاد في جامعة السوربون - باريس

«الربيع العربي» والعملة

دخلت أنظمة ما قبل «الربيع العربي» العملة باكراً، ولو كان ذلك من الباب الضيق، وبتفاوت كبير. كان أنور السادات أول من رفع شعار الانفتاح الاقتصادي الذي نادى به «مدرسة شيكاغو» الليبرالية، هذه التي كانت التشيلي بعد اغتيال لينده أول من طبق قواعدها.

إلا أن نجاح السادات كان محدوداً جداً بالمقارنة مع نجاحات التشيلي آنذاك، فلم يتمكن الرئيس المصري من رفع الدعم عن السلع وفق النسبة الكبيرة المطلوبة، واصطدم في كل مرة بالشعار المنتفض، وأشهرها ما وقع عام 1977، التي اسمها السادات «انتفاضة الحرامية»، تماماً كما حصل مع مبارك بعد ذلك. والمؤكد أن أنور السادات كان أقل وعشياً من الجنرال بينوشيه في قمع الشارع، بل عمداً إلى التراجع عن معظم القرارات التي اتخذها.

النيوليبرالية تنتشر وتعم

وقبل نهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضي، بدأت كل الكرة الأرضية تطبق مبادئ الليبرالية الاقتصادية وفق وصايا «توافق واشنطن». حدث ذلك في أميركا اللاتينية والمنطقة العربية وأوروبا وبعض دول شرق آسيا. فتخلت أميركا اللاتينية عن ديكتاتورياتها لصلحة أنظمة يمينية متواطئة مع الولايات المتحدة، عمدت إلى فتح الحدود والخصخصة، والتخصيص بالتصدير للولايات المتحدة. كانت نتيجة ذلك ما سمي «بالعقد الضائع». إذ راكمت أميركا اللاتينية الديون من دون أن تتمكن من تصنيع البلاد، فارتفع النمو الاقتصادي المبني على الاستهلاك، تماماً كما حصل في تركيا بدءاً من سنة 2002، بينما كانت المنطقة العربية هادئة نسبياً (من الناحية الاقتصادية)، ولم تكن الدول مديخة للخارج، والحقيقة أن «العملة الليبرالية» استطاعت أن تخرق إلى حد نسبي النظام الجزائي مثل سلك هذا المنطقة العربية في التسعينيات، إلا أن أثرها كان محدوداً جداً، إذ إن الرساميل لم تدخل بكثافة إليها، وبقيت محصورة في القطاع المالي والسياحي، من دون أن تطل بشكل واسع القطاع الصناعي والزراعي. أما الانفتاح الحدودي، فبقي محدوداً جداً، ولم يتعد استيراد بعض المواد الاستهلاكية من سيارات وجمديد وثياب... الخ. لكل تلك الأسباب، فعندما وقعت الأزمات في أميركا اللاتينية، التي حولت كل الأنظمة تقريباً إلى أنظمة يسارية معادية للولايات المتحدة. لم تطل حينها هذه الموجة الأنظمة العربية، فبقي الفرعون فرعوناً والملك ملكاً والأمير أميراً في قيادة الدول.

ثلاثة أسباب لزعة الانظمة العربية

إلا أن هذه الحماية النسبية للأنظمة العربية في العقدين الماضيين لم تكن لتصدد أمام ثلاثة متغيرات أساسية أدت إلى زعزعة أرضيتها كلها، عدا تلك منها النفطية:

1- سمحت الخصخصة وفتح الحدود للمواد الاستهلاكية، بظهور طبقة جديدة من الأغنياء ذوي الغنى الفاحش (فروانهم تعد بالمليارات) في كل الدول العربية. وحدث ذلك بسرعة مذهلة. وهي طبقة مشاركة للرأسمال الأجنبي، إذ كان أكثر أفرادها وكلاء لشركات العاتق النقال، والبناء، والسياحة، والمصارف، أي كل ما ليس له علاقة بالقطاعات الإنتاجية الصناعية والزراعية، حيث بقيت هذه الأخيرة تعتمد إلى حد كبير على القطاع العام ورأس المال الوطني الخاص. فالقطاعات المحلية الإنتاجية هُشمت وانخفض نصيبها سريعاً من الدخل القومي، وبالطبع، فقد تمت تلك التحولات بمباركة من صندوق النقد الدولي الذي كانت كل تقاريره تمتدح الأنظمة العربية وتشجعها على تكملة وتسريع المشوار الليبرالي.

2- ارتفاع أسعار الطاقة من نط وكهرباء وغاز، بشكل كبير وسريع بين عامي 2003 و2008، ما أفقر الدول غير النفطية، خاصة وأن جزء من الدعم والمساعدات الحكومية يذهب إلى هذا القطاع والجزء الثاني يذهب لدعم المواد الغذائية، وعلاوة على الأزمة الكبيرة التي عصفت في مجمل الكرة الأرضية عام 2008، والتي أدت إلى انخفاض تصدير البلدان غير النفطية والرساميل الداخلة، فهناك

الفساد الكبير الذي طال كل المستويات.

ويمكن الاستنتاج أن أحد أسباب «الربيع العربي» هو الخلل الكبير الذي وقع بين الأنظمة وقواعدها التاريخية، نتيجة الحلقة الأولى من «البلرلة». فقد أهمل هذا النموذج الفلاحين وأرياف المدن التي شكلت في السبعينيات من القرن الماضي قاعدة الأنظمة، أي أنه عمق الشرح بين الفئات التي يعتمد عيشها على الداخل والفئات الأخرى التي يعتمد دخلها على الخارج (استيراد. سياحة. وكالات). ولم يكن هذا الشرح الناتج عن «البلرلة» متساوياً بين كل الدول. فالنظام الجزائري مثل سلك هذا الطريق متأخراً نسبياً، بينما دخلت مصر وتونس العملة منذ أكثر من عقدين.

تجديد الانظمة؟

ما كانت الأنظمة العربية لتستطيع أن تكمل المشوار بشكلها السياسي كما كان قائماً، تماماً كما لم يكن من الممكن أن يستمر بينوشيه بقمع شعبه في السبعينيات من القرن الفائت، أو الجيش التركي في التسعينيات منه. خاصة وأن الأنظمة الغربية الداعمة لهذا الاتجاه أحبطت بسبب بطئ وتيرة الانفتاح في بعض الدول العربية والفساد الكبير في دول أخرى. لذا كان لا بد من إبطار



(فيصل الناصر - رويترز)



عمال أجنبي «غير شرعيين» في السعودية ينتظرون أمام مكتب شؤون الهجرة في الرياض، لتسوية أوضاعهم أو ترحيلهم إلى بلادهم في إطار «سعودة اليد العاملة» في المملكة

كل الأرض!

«جدي فلاح فلسطيني. كان يعمل في أرضه، يقرأ الصحف، يستمع إلى الراديو، يشرب القهوة، يتوضأ بإبريق ماء تحت شجرة التوت الفارعة ويصلي. شارك جدي في إضراب سنة ست وستين ورفض الهجرة في حرب النامية وأربعين والتزوج من حبيبته الشبيبة والنسرين. وكان قد جهز نفسه للانتحار بالسم لو أُجبر على ترك أرضه. أورت جدي لوالدي لغة وأرضاً عزيبتين خالصتين تفاني في عشقهما، كما أورت عداً صلباً للاحتلال ونقمة شرسة على النساء كثيري الخطابات.

ثم بدوري ورثت عن أبي الأشياء ذاتها. وعشش حبّ تلك الأرض في الخلايا رغم البعد تلك الأرض التي طمع العدو في بهاء وخصوبة جليلها فأخذ يصادر من سخنين وعزابة ودير حنا، آلاف الدونمات، سنة ست وسبعين، هبّ أولادها من أجلها وتصدّوا بأجسادهم لدبابات ومجنزرات قوات الاحتلال. توجس العدو من إضرابهم ومن رفضهم لعنصريته وتهويده لكلّ ما هو عربي...»

من مدونة «توال العبد لله»
http://nawelabdallah.wordpress.com/

فلوس السهاري

«انتهجت للتو من عادي شيه الشهريه والتمثلة في تسديد «مخالفة ساهر» (جهاز أمني مخصص لمراقبة المخالفات الرورية في السعودية)، ذلك النظام الجميل الذي شاركنا أرقامنا منذ حوالي الثلاث سنوات، جاورنا فيها بالمعروف حتى لنكاد نظننا ثلاثة عقود من طيب العشر، وكأي نظام أو قانون يفتنص من دخل المواطن، يكون الناس معه إما كارهين ومحاولين التلمص ما استطاعوا، وأنت لهم ذلك، أو مستسلمين من أمالي مرديين بيت المنهي «ومن تكذ الدنيا على الحر أن يري، عدواً له ما من صداقته بد». ومما لا شك فيه أن «ساهر»، سبب أثراً مباشراً في انخفاض حوادث السيارات، وبالنتيجة انخفاض الوفيات والإصابات. وإذا عدنا بالذاكرة إلى ما قبل تدشين «ساهر»، بعام، سنجرد أرقاماً مرعبة حيث سجلت أكثر من 6400 حالة وفاة، وأكثر من 36 ألف حالة إصابة...»

لا يعرف أحد كم يبلغ دخل «ساهر»، ولا يوجد وضوح ما إذا كان دخل «ساهر» يعود ويسهم في ميزانية المرور، أو يستخدم الدخل لتوسيع شبكة ساهر ودعم تغطيتها لمناطق أكبر. الأفضل من ذلك تخفيف حق المواطن من المخالفات التي قصمت ظهره، عبر صرف دخل «ساهر»، على ما يعود بالنفع على المواطن، فمأذا لو تم إنشاء مستشفى ل«ساهر» في أكثر من مدينة...»

من مدونة عبد الرحمن الطريبي
http://aaltrairi.com/?p=1300

مدونات

بلد الاستثناء الحقيقي..

«مسيرة للاتحاد الوطني للشغل، أغلب الوجوه التي تتقدم المسيرة معروفة للمغاربة: سعد الدين العثماني وزير الخارجية، والأمين العام السابق لحزب الصباح، بالقرب منه، عبد العالي حامي الدين، رئيس المجلس الوطني للحزب ذاته، يصرخون مع رفاقهم: «رابع مطلب يا مسؤول.. سيادة حقيقية». سألني صديق، أت أوريا، من هم هؤلاء الذين تحرض كاميرات الصحافة على التقاط صورهم. أخبرتني بهمهم، استغرب كثيراً وتساءل: «الذين هم نفس الحكومة وزعيم حزبهم هو رئيسها، والمعروف أن من يترأس الحكومة هو المسؤول، فمن هو المسؤول الذي يتوجهون إليه بالكلام؟»

بعد لحظات بدأ شعار آخر «الشعب يريد إسقاط الفساد». عاد صديقي للاستغراب «أليس الحكومة في بلدكم القدرة على إسقاط الفساد عوض المطالبة بذلك وترديد ما يفترض بالشعب أن يردده؟». لم أعرف كيف أجيبه غير إيماء بتغيير الاتجاه نحو مسيرة أخرى. هنا بعض العاطلين عن العمل يصرون على اقتحام مسيرة الاتحاد الوطني للشغل، يرمون الحكومة بشعارات الفشل والعجز، سألني عن هوية هؤلاء، فأجبتهم إنهم يمانون من البطالة ويحتجون على الحكومة لأنها لم تؤمن لهم وظائف رسمية في القطاع العام...»

من مدونة «اسماعيل عزام»
http://goo.gl/6uv8H